# الفصل الثالث

# منهج البحث فى العلوم الاجتماعية أو الإنسانية

## تمهيد:

المقصود بالعلوم (الإنسانية أو الاجتماعية) هى تلك التى تصب إهتمامها على دراسة الإنسان من جوانبه المختلفة وتتضمن (علم النفس والاجتماع والتاريخ والاقتصاد والقانون).

وقد اختلف الباحثون بشأن هذه العلوم ووضعها بين بقية العلوم المعروفة ومحاولة إيجاد منهج ملائم لها لا هو بالمنهج الاستنباطى الخاص بالعلوم الرياضية، ولا هو بالمنهج الاستقرائى الخاص بالعلوم الطبيعية، وذلك لأن الإنسان محور دراسة العلوم الإنسانية ليس عدداً أو رقماً مما تدرسه علوم الرياضة وليس مادة من مواد العلوم الطبيعة، إنه روح أصيلة لا تقبل الكم أو القياس ولا تخضع للملاحظة أو التجريب ومن ثم وجب إيجاد منهج جديد يتفق مع طبيعة تلك الدراسات.

والواقع أن (مسألة المنهج فى الدراسات الإنسانية) كانت تمثل لعهد قريب جداً إشكالاً بالنسبة لعلماء المناهج لأن العلوم الإنسانية مازالت مشوبة بمعوقات كثيرة تقف دون تطبيق المنهج العلمى تطبيقاً كاملاً.

**أهم معوقات العلوم الإنسانية التى تؤخر سيرها فى طريق التقدم:**

١- إن الظواهر التى تدرسها العلوم الإنسانية أشد تعقيداً وتشابكاً وتركيباً من تلك الظواهر التى تقوم بدراستها العلوم الطبيعية وذلك لأن الإنسان موضوع العلوم

الإنسانية أكثر الكائنات تعقيداً سواء نظرنا إليه كفرد أو كعضو فى الجماعة التى ينتمى لها.

٢- إن العلوم الإنسانية أقل تكراراً واطراداً من غيرها من العلوم التى تكون على درجة كبيرة من الاطراد، وذلك لأن الظواهر الإنسانية فى حقيقتها ذات طابع فريد لا يحتمل لها تكراراً يتح لنا الفرصة لأن نلحظ الاطراد فيها.

٣- من الصعب أن نخضع مادة العلوم الإنسانية للملاحظة الدقيقة لأن البشر تتباين شخصياتهم وعواطفهم وتتغير من وقت لآخر بصورة يتعذر معها الوصول إلى نتائج دقيقة كما يحدث فى العلوم الطبيعية، فضلاً عن أن الإنسان بطبيعته يحس ويفكر ويفهم ولذا يرفض أن يوضع تحت الملاحظة وبذلك تكون التجربة فى العلوم الإنسانية أمراً متعذراً.

٤- الموضوعية المطلوبة فى البحث العلمى أمر قد يتعذر تحقيقه فى العلوم الإنسانية، ويصعب أن يتخلى الباحث هنا عن عواطفه وأهوائه الشخصية وحتى لو أستطاع الباحث أن يلتزم بالحياد والموضوعية فإنه لا يضمن أن يجد الاستجابة الموضوعية من الأفراد والجماعات التى يجرى عليها البحث بسبب إتجاهاتها وأفكارها وأغراضها السياسية والدينية والاجتماعية المسبقة. ولذا لا نلغى أثر التحيز الشخصى فى ملاحظة ظواهر العلوم الاجتماعية.

٥- مازلنا نجد فى العلوم الإنسانية بعض التقويمات الخلقية، ومازلنا نحكم على شئ بأنه (خير) أو (شر) وهذا على عكس ما تقضى به الموضوعية وهو ألا ندخل أهواءنا وميولنا فى مجرى الظاهرة التى نبحثها. (لأن الموضوعية تقتضى التجرد من الأهواء) هذه هى أهم المعوقات التى مازالت تقف عقبة فى سبيل تقدم العلوم الإنسانية وبعضها يرجع إلى صعوبة مادة هذه العلوم، وبعضها الآخر يعود إلى المشتغلين بها إلا أن هذا كله لا يضع هذه العلوم خارج نطاق العلوم الطبيعية، بل كل ما هنالك أنها مازالت فى مرحلة متأخرة فى التقدم عن هذه العلوم.

والآن نقدم واحداً من هذه العلوم الإنسانية كنموذج لهذه العلوم وليكن علم الاجتماع.

**تمهيد:** كان علم الاجتماع آخر العلوم الإنسانية نشأة ولكن ليس معنى هذا أن المفكرين لم يعنوا بدراسة المجتمع ونظمه والقوانين التى تخضع لها الظواهر الاجتماعية فى نشأتها وتطورها. فقد حاول بعض المفكرين فى مختلف العصور وضع أسس للنظام الاجتماعى الصالح.

ولنتخذ عناصر أو أمثلة من هذه المحاولات:

**أولا- ابن خلدون:** حاول ابن خلدون دراسة التاريخ دراسة علمية فهداه ذلك إلى ضرورة وضع علم جديد يدرس العمران ونظمه دراسة صحيحة، وهذا العلم الجديد ليس وليد فكرة مثالية أو وسيلة إلى الاصلاح الاجتماعى، بل هو نتيجة لتفكير منهجى سليم يهدف إلى تزويد المؤرخ بثقافة خاصة. فنجد فهمه لهذا العلم (علم الاجتماع أو العمران) كان مختلفاً تماماً عن فهم السابقين له. فقد استطاع تحديد موضوع علم الاجتماع وبين استقلاله عن العلوم الأخرى وإبتداع طريقة جديدة فى دراسة أمور المجتمع، وكشف عن بعض الحقائق الاجتماعية. ولم يقف ابن خلدون عند تعداد مختلف الظواهر الاجتماعية، بل نص على الطريقة المثلى التى يجب استخدمها فى دراسة المجتمع وما يطرأ عليه من تغير، فلم يقتصر على طريقة القدماء من المؤرخين فى الاعتماد على طريقة النقل ورواية الأفكار الشائعة. بل كان ابن خلدون يوصى بطريقة علمية مبتكرة تعتمد على دراسة القوانين التى يخضع لها المجتمع، وعلى المقارنة بين أنواع المجتمعات ومختلف الشعوب.

هنا نرى ابن خلدون يريد منهجاً علمياً بمعنى الكلمة لأنه يهدف به إلى الكشف عن القوانين التى يمكن استخدامها فى تفسير الماضى والتنبؤ بالمستقبل (يستخدم الملاحظة والمنهج المقارن).

ويرى ابن خلدون أن الأسلوب الصحيح هو استخدام الملاحظة والمنهج المقارن فى دراسة المجتمع ويتخذ الخطوات التالية:

١- رأى ابن خلدون ضرورة ملاحظة الظواهر ملاحظة مباشرة ولقد طبق ذلك خلال أسفاره العديدة بملاحظة الشعوب.

٢- أن يقوم الباحث بدراسة ظاهرة بعينها فى مختلف المراحل التاريخية حتى يتحرى الصدق من الكذب فى هذه الروايات.

٣- مقارنة الظاهرة بغيرها من الظواهر التى ترتبط بها فى نفس المجتمع وفى مجتمعات أخرى. فالظاهرة الاجتماعية تختلف فى المجتمع الواحد من عصر إلى آخر، كما أنها تختلف من مجتمع إلى آخر.

٤- الاهتمام بدراسة تطور الظواهر الاجتماعية ذلك لأن أحوال العالم والأمم ليس على وتيرة واحدة وإنما تختلف من زمن لآخر.

٥- الانتهاء من الملاحظة والدراسة التاريخية المقارنة إلى القوانين العامة التى تحكم الظواهر المختلفة.

وأخيراً نرى أن ابن خلدون كان سابقاً لعصره وأن أصدق شاهد على عبقريته، وعلى إتجاهه العلمى فى دراسة أمور المجتمع أنه حدد الطريقة فى علم الاجتماع واهتدى إلى الكشف عن كثير من حقائق هذا العلم.

**ثانيا- محاولة فيكو:** عرض (فيكو) العالم الإيطالى آراءه فى كتابه العلم الجديد وحاول فيه أن يحدد الصفات العامة للتطور الاجتماعى لدى جميع الأمم. فبدأ على غرار ابن خلدون بتوجيه النقد إلى المنهج السائد فى عصره ورأى أن المنهج الوحيد الذى يصلح فى دراسة الاجتماع البشرى هو المنهج الاستقرائى، و يكون ذلك بتطبيق منهج العلوم الطبيعية على دراسة الظواهر الإنسانية، و باستخدام المقارنة لاستنباط القوانين.

و هنا يحتاج هذا المنهج إلى اللغة لدراسة الوثائق التى تركتها الشعوب القديمة من مصريين و يونان و رومان. وتؤدى المقارنة بين هذه الوثائق التاريخية إلى أن قانون التطور واحد لدى جميع هذه الأمم، وقد عنى فيكو بدراسة الوثائق الخاصة بالحوادث التاريخية و العقائد الدينية و التقاليد الشرعية و العادات الخلقية و اللغات التى كتبت بها هذه الوثائق. ولذلك كان منهجه صحيحاً لأنه استقرائى. ومن هذا تبين لنا أن التطور فى رأى فيكو يمر بمراحل وضعها على هيئة قانون يسمى بقانون الحالات الثلاث:

**أولاً- الحالة الأولى:** وهى عصر الآلهة وفيه كان كل شىء ملك الآلهة و كان الحكم استبدادياً و الدين يتدخل فى كل شىء و باختصار كانت جميع الروابط الاجتماعية قائمة على أساس العقائد. و كانت هذه تعتمد بدورها على الخيال و عاطفة الخوف من الآلهة.

**ثانيا- الحالة الثانية:** وهى عصر الأبطال وفيه كان الحكم من رؤساء العائلات الكبرى أى أن الحكم فيه كان أرستقراطياً حيث كان المجتمع يخضع لقانون القوة وحينئذ كان التطور هنا معناه الانتقال من الخضوع لرجال الدين إلى طاعة الأشراف.

**ثالثا- الحالة الثالثة:** وهى عصر الإنسانية ولا تعتمد القوانين فى هذا العصر على الدين أو القوة، بل يقررها العقل. وإذ جاء ظهور العقل متأخراً فذلك دليل أيضاً على وجود العناية الإلهية، إذا يجب ألايجىء حكم العقل إلا بعد نضجه. فإن الملاحظات العادية ترشدنا إلى أن الشبان الذين يطلعون منذ عهد مبكر على العلوم العقلية البحتة قد يصبحون كما يقول (فيكو) رجالاً مرهفى الذكاء، ولكنهم يعجزون عن تحقيق عظائم الأمور فى حياتهم. وما ينطبق على الأفراد ينطبق على الأمم أيضاً.

ونلاحظ هنا شبه قوى بين منهج ابن خلدون و منهج فيكو لأن كلاً منهما بدأ بنقد الطريقة التقليدية المتبعة فى عصره، ثم نصح باستخدام المنهج الاستقرائى والمقارنة فى دراسة الشعوب و الظواهر الاجتماعية.

**ثالثا- محاولة أوجست كونت:** هو أول من وضع مصطلح (علم الاجتماع) للدلالة على العلم الذى يدرس الظواهر الاجتماعية بغرض الوصول إلى القوانين التى تخضع لها فى تطورها و تأثرها بعضها فى البعض. ويعترف كونت أنه لم يهتد إلى وضع علم الاجتماع إلا بعد أن كشف عن قانون الحالات الثلاث ويتلخص هذا القانون فى أن الإنسانية مرت بمراحل ثلاث غلب على كل منها منهج خاص من التفكير. وهذه الحالات هى:

**١- الحالة اللاهوتية:** يريد بها (كونت) ذلك المنهج الذى كان يتبعه الإنسان فى تفسير الظواهر و فهمها بارجعها إلى إدارة الآلهة أو الأرواح الخفية و هذه هى طريقة العقلية البدائية فى تفسير الكون و يقول كونت إن هذه الحالة كانت طبيعية و ملائمة للحياة الإنسانية فى بدء أمرها لأن الإنسان ما كان يستطيع تفسير الكون إلا بطريقة لاهوتية، وكانت هذه المرحلة ضرورية من الوجهة الاجتماعية لأن العقائد المشتركة بين أفراد مجتمع ما هى السبب فى تجانس هذا المجتمع وبقائه.

**٢- الحالة الميتافيزيقية:** هى أيضاً نوع من المنهج الذى يستخدم فى فهم الظواهر بوضع النظريات الفلسفية والفروض العامة، كفرض الأثير الذى يشرح الضوء والكهرباء وكفرض الروح فى علم النفس ويرى كونت أن هذه الحالة قد أدت وظيفة كبرى وهى النقد وهدم الفلسفة البدائية وذلك عندما استعاضت عن الإرادات الإلهية بالقوى الطبيعية. وكانت إلى جانب ذلك ضرورية لأنها نقطة الاتصال بين نوعين متضاربين من التفكير.

**٣- الحالات الوضعية:** يريد بها المنهج الذى يفسر الظواهر، سواء أكانت طبيعية أم إنسانية تفسيراً علمياً وفيها يقلع التفكير عن القول بوجود إرادات خفية، وعن وضع الفروض الخيالية لكى يستعيض عن ذلك بالقوانين الدقيقة الثابتة وقد اعتمد كونت على هذا القانون فى تصنيف العلوم التى رأى أنها تبدأ بالرياضة، ثم علم الفلك، ثم علم الطبيعة وعلم الكمياء، ثم علم الحياة لكى تنتهى إلى علم الاجتماع.

ويتوقف كل علم من هذه العلوم على العلم الذى يسبقه مباشرة ثم يمهد للعلم الذى يليه، ومعنى ذلك أنه يجب على الباحث فى أى علم منهما أن يستخدم الأساليب التى تتبع فى العلم السابق وأن يضيف إليهما أسلوباً جديداً يتلائم مع طبيعة الظواهر. ولا يهمنا هنا أن ندخل فى تفاصيل مناهج هذه العلوم بقدر ما يهمنا أن نعرض وجهة نظر كونت فى مرتبة علم الاجتماع بالنسبة إلى العلوم الأخرى وفى المنهج الذى يجب أن يتبعه فى دراسة موضوع بحثه وفطن (كونت) إلى أن استخدام المنهج الوضعى فى دراسة المجتمع الإنسانى سيكشف له عن قوانينه الدقيقة الصارمة.

والظاهرة الأساسية التى يدرسها علم الاجتماع هى التأثير التدريجى للأجيال الإنسانية بعضها فى بعض، أى تأثير كل جيل على الآخر كتأثير السابق على اللاحق على سبيل المثال.

**منهج البحث فى علم الاجتماع:** لما كان موضوع علم الاجتماع أكثر تعقيداً من موضوعات العلوم التى تسبقه كانت له أساليبه الخاصة إلى جانب الأساليب المنهجية يقتبسها من العلوم الأخرى. ومن الضرورى أن يتتلمذ عالم الاجتماع على مدرسة هذه العلوم فإن الثقافة الرياضية ضرورية له، لأنها تعوده على الدقة وعلى عدم الاستسلام للآراء الغامضة. ومع ذلك فلم يستخدم المعادلات والأعداد للتعبير عن الظواهر الاجتماعية، لأن طبيعتها لاتسمح بتطبيق الرياضة عليها.

كذلك يجب عليه أن يستعين بأساليب المنهج الطبيعى وأهمها الملاحظة ولكن ليس استخدام هذا الأسلوب بالأمر اليسير، لأن عالم الاجتماع يعيش وسط الظواهر التى يلاحظها ولذلك لا تكون الملاحظة جيدة إلا إذا وضع الباحث نفسه خارج الشىء الذى يلاحظه.

أما فيما يتصل باستخدام التجربة فالأمر أصعب لأن عالم الاجتماع لايستطيع أن يستخدم هذا النوع من التجربة. وأخيراً يمكن استخدام أحد الأساليب الأساسية فى علم الحياة وهو منهج المقارنة لأن الإنسانية تضم شعوباً تختلف فيما بينهما فى درجة

تطورها غير أن استخدام المقارنة فى علم الاجتماع على النحو الذى يتبع فى علم الحياة لا يخلو من النقص لأنه يحول دون ملاحظة كيف تتابع مراحل التطور الاجتماعى لدى شعب معين (أى لايستطيع أن يتابع مراحل تطور شعب بدقة) ولذا يرى كونت أن الملاحظة والتجربة والمقارنة ليست إلا مجرد أساليب ثانوية فى منهج علم الاجتماع، وإنه من الضرورى أن تسيطر عليها وجهة نظر فلسفية عامة عن تطور النوع البشرى. وهى طريقة جديدة تحاول الكشف عن القوانين التى تسيطر على النمو الاجتماعى للنوع البشرى. وبناء على ذلك الآخر قسم (كونت) علم الاجتماع إلى فرعين رئيسين يكمل أحدهما الآخر. الأول خاص بدراسة المجتمع من جهة استقراره، والثانى يدرسه فى حالة تطوره.

ويطلق على الأول اسم **"الاستاتيكا الاجتماعية"** التى يدرس الأسرة والمجتمع والحكومة، وتعالج موضوع تقسيم العمل. أما الفرع الثانى فيطلق عليه اسم **"الديناميكا الاجتماعية"** ويفسر فيه طبيعة الظاهرة الاجتماعية كما كان يفهمها وهى انتقال التقاليد من جيل إلى آخر.

وبذلك نجد أن كونت قد دعا إلى استخدام المنهج العلمى فى دراسة الظواهر الاجتماعية.

**رابعا- إميل دوركايم:** يرجع الفضل إلى دوركايم فى تحديد موضوع علم الاجتماع فقد استطاع التفرقة بين الظواهر التى يدرسها هذا العلم وبين الظواهر التى تدرسها علوم أخرى شديدة الصلة به.

وتتميز الظواهر الاجتماعية بخاصيتين هما:-

**أولاً- الموضوعية:** وتعنى أن الظواهر الاجتماعية توجد وجوداً مستقلاً فهى توجد خارج شعور أفراد المجتمع، وهى أسبق فى الوجود من الفرد وهذه الظواهر ليست من صنع الفرد بل إنه يتلقاها تامة التكوين بدلاً من أن يعمل على إيجادها. وقد قال دوركايم فى بيانه "إن المرء إذا أدى واجبه كأخ أو زوج أو مواطن فإنه يؤدى واجبات

لاتنبع من شعوره الذاتى، بل تأتى من الخارج لأن القانون أو العرف هو الذى يحددها. وتنطبق أيضاً على الظواهر الاقتصادية والسياسية والخلقية".

**ثانيا- القهر:** كذلك تمتاز الظاهرة الاجتماعية بأنها تنطوى على قوة قاهرة تفرض بها على أفراد المجتمع ألواناً من السلوك والتفكير والعاطفة وتوجب عليهم أن يصبوا سلوكهم وتفكيرهم وعواطفهم فى قوالب محدودة ومرسومة أى يكون تفكيرهم وتصرفهم رغم إرادتهم. ويتبدى أو يتضح وجود القهر الاجتماعى إذا حاول الفرد الخروج على إحدى الظواهر الاجتماعية شعر برد فعل يقوم به المجتمع ضده، لأن المجتمع يشرف على سلوك الأفراد، ويستطيع توقيع العقاب على من تسول له نفسه التمرد عليه، وربما كان العقاب مادياً كما هو الحال فى الجريمة، وربما كان خلقياً كما هو الحال فى الخروج على المألوف مما يؤدى إلى استهجان أو نقد أو مهاجمة الآخرين لسلوكه. فليست إذن الظواهر الاجتماعية سواء فى قوة القهر. ولكن إذا اختلف القهر شدة أوضعفاً فهو موجود دائماً، ولو لم يشعر المرء به حين يستسلم له.

ويحدد (دوركايم) هذه الخاصية الثانية للظواهر الاجتماعية بقوله "حقاً لا أشعر بهذا القهر أو لا أكاد أشعر حين استسلم له بمحض اختيارى، وذلك لأن الشعور بالقهر فى مثل هذه الحالة ليس مجدياً. ولكن هذا لا يحول دون أن يكون القهر خاصية تتميز به الظواهر الاجتماعية. ويدل على ذلك أن هذا القهر يؤكد وجوده بقوة متى حاولت مقابلته بالمقاومة. فإذا حاولت خرق القواعد القانونية فإنها تتصدى للمقاومة بصور مختلفة، وذلك إما لأن تحول دون نفاذ فعلى إذا كان ثمة متسع من الوقت قبل وقوعه، وإما بأن تمحو ما يترتب عليه من الآثار أو تضعه فى قالب طبيعى إذا ما كان قد نفذ بالفعل وكان جبره بحال" وهذا ما يسمى (بالقهر المباشر).

وقد يكون القهر غير مباشر عندما يشعر الفرد بالحرج تجاه أقرانه عندما يتكلم مثلاً بلغة يجهلونها، وعندما يتعرض التاجر إلى الخسارة إذا إستخدم بعض الأساليب التى تتعارض مع القوانين الاقتصادية.

**ثالثـا- العموم:** قد ظن بعض الناس أن هناك خاصة ثالثة وهى العموم لكن (دوركايم) يرى أن العموم ليس صفة جوهرية فى الظواهر الاجتماعية، وإنما هو نتيجة للقهر. فإن الظاهرة إنما تعم فى المجتمع لأنها تفرض نفسها على الأفراد فى سائر أنحاءه أو بعض أجزائه الخاصة. فليست الظواهر اجتماعية لأنها عامة، بل هى عامة لأنها اجتماعية. ويدل على صدق هذه القضية أن العموم ربما كان فى بعض الأحيان عنواناً كاذباً، ولا يدل إلا على التقليد الأعمى، بدلاً من أن يكون مرتبطاً بالشروط العامة للحياة الاجتماعية، كالبدع التى يتعلق الناس بأهدابها مع علمهم يقيناً بأنها كذلك. فمثل هذه الظواهر تسمى بالرواسب الاجتماعية.

**قواعد المنهج لدى (دوركايم).**

لما كان علم الاجتماع مستقلاً إلى حد ما كما سيتضح لنا بعد ذلك، ولما كان ذا موضوع خاص به، وجب أن يكون له منهجه فى دراسة هذا الموضوع. ومن الواجب أن يكون هذا المنهج استقرائياً مادام هذا العلم يحاول التشبه بالعلوم التجريبية.

وقد حدد (دوركايم) أصول هذا المنهج فى كتابه "قواعد المنهج فى علم الاجتماع".

**القواعد الخاصة بملاحظة الظواهر الاجتماعية.**

**أولا:** لما كانت الظواهر الاجتماعية توجد خارج شعور الأفراد وجب على الباحث أن يلاحظها على أنها أشياء.

وتهدف هذه القاعدة إلى ضرورة التخلص من طريقة تحليل المعانى الشائعة والأفكار غير المحصة، لأن المعانى العامة التى يتداولها الناس بصدد الظواهر الاجتماعية نشأت بطريقة غير علمية. ولذا فهى تعبر تعبيراً صادقاً عن حقيقة هذه الظواهر. ويعترض أو يعيب (دوركايم) على (كونت) و (سبنسر) وعلى الأخلاقيين بصفة عامة إتباعهم لطريقة التحليل والتركيب. حيث أن:

**أولا:** (كونت) قد حلل فكرته عن تطور الجنس البشرى فاعتقد أن هذا التطور ظاهرة حقيقية. (مع أنه لا وجود فى الواقع لما يطلق عليه اسم تطور الإنسانية فإن ما يوجد حقيقة... ليس شيئاً غير تلك المجتمعات الجزئية التى تولد وتتطور وتموت مستقلة عن بعضها البعض).

ولكننا نرى أن (دوركايم) لم يحظر استخدام التحليل والتركيب جملة لأنهما مظهران للتفكير، ولا يمكن التحرر منهما، وفى أثناء البحث بحال ما، بل هما ضروريان لفهم وتفسير النتائج التى تؤدى إلى الملاحظة والإحصاء.

**ثانيا:** من الواجب أن يتحرر عالم الاجتماع بصفة مطردة من كل فكرة سابقة. وكانت هذه نفس القاعدة التى أوجبها (ديكارت) على نفسه عندما أخذ يشك فى صدق جميع الآراء التى سبق أن تلقاها عن الآخرين.

ولكننا نرى ضرورة وأهمية وجود الفكرة السابقة أو الفرض فى الطرق التجريبية كما سبق وذكرنا. ورأينا أنها ترشد الباحث إلى الطريق الذى يجب أن يسلكه، وأنه لا وجود للتفكير الاستقرائى بدونها.

ولكننا نلتمس العذر (لدوركايم) فى إغفاله لمرحلة الفروض لأنه اكتفى بالتنبيه أو بالإشارة إلى عداء (بيكون) للأفكار السابقة التى يطلق عليها اسم الأشباح أو الأصنام. كذلك كان متأثراً فى هذه المسألة بآراء (كونت) ويكاد يعتقد إمكان الانتقال مباشرة من الملاحظة والمقارنة إلى القانون دفعة واحدة.

**ثالثا:** يجب أن ينحصر موضوع البحث فى طائفة خاصة من الظواهر التى سبق تعريفها ببعض الخواص الخارجية المشتركة بينها.

ومن الضرورى أن ينصب البحث على جميع الظواهر التى تتوافر فيها شروط هذا التعريف. مثال ذلك: ندخل الأفعال التى تجلب أو تستدعى العقاب على مرتكبها فى طائفة مستقلة ونطلق عليها اسم مشترك نطلق عليه الجريمة. ثم نجعل الجريمة التى عرفناها على هذا النحو موضوعاً لعلم مستقل وهو علم الجرائم.

**رابعاً:** يجب على الباحث فى المسائل الاجتماعية أن يجرد إدراكاته الحسية من كل عنصر شخصى متغير. ويمكنه تحقيق ذلك بملاحظة الظاهرة الاجتماعية فى ذاتها. أى مجردة عن الصور التى تتشكل بها فى شعور الأفراد. ومعنى ذلك أن (دوركايم) كان ينص على دراسة الدين والأخلاق أو القانون أو الظواهر الاقتصادية فى ذاتها، وليس كما تتمثل فى شعور أفراد المجتمع.

وقد عبر عن هذه القاعدة على النحو التالى:

"يجب على عالم الاجتماع، لدى شروعه فى دراسة طائفة خاصة من الظواهر الاجتماعية، أن يبذل جهده فى ملاحظة هذه الظواهر من الناحية التى تبدو فيها مستقلة عن مظاهرها الفردية".

ومعنى ذلك أن (دوركايم) يؤكد على فساد طريقة التأمل الباطنى. ولذا يقول مثلاً: "ليس لأحد أن يعتمد اعتماداً ما على تجربته الشخصية فى دراسة الدين".

ولكنه هنا نسى أن ملاحظة الظواهر الاجتماعية جزء جوهرى فى كل شعور فردى، وليست باليسر الذى نجده فى الظواهر الطبيعية. ولذا فمن الغلو والمبالغة أن نفرق بين الظاهرة النفسية والظاهرة الاجتماعية على النحو الذى يريده. ومن الصعب أن نفهم ظاهرة اجتماعية دون أن نقيسها على نحو ما بشعورنا الشخصى.

ولذلك يقول (رينان) "إذا كان الشرط الأول فى الحديث عن الفن والشعر حديثاً فيه شىء من البصيرة هو أن يتذوق المرء نفسه الشعر والفن، فالشرط الأول الذى يجب أن يتحقق لدى الباحث الذى يريد فهم المؤمن والمجتمعات المؤمنة أن يكون قد ساهم هو نفسه فى فترة من حياته فى اعتناق عقيدة ما، وأن تكون مساهمته فيها وجدانية عاطفية على الأقل". لذا فإذا كانت طريقة الملاحظة الموضوعية ضرورية فى منهج علم الاجتماع فإنها ليست الطريقة الوحيدة.

**القواعد الخاصة بالتفرقة بين الظاهرة السليمة والظاهرة المعتلة.**

وضع (دوركايم) ثلاث قواعد للتفرقة بين الظاهرة السليمة والظاهرة المعتلة.

ونقصد بالظاهرة السليمة كل ظاهرة توجد فى سائر المجتمعات الشبيهة بالمجتمع الذى ندرسها فيه. بشرط أن يكون وجودها فى هذه المجتمعات كلها فى مرحلة من مراحل تطورها ولا يكفى أن تكون الظاهرة عامة لتكون سليمة، بل لابد من ارتباطها بالشروط الأساسية للحياة الاجتماعية. وإلا أصبحت من الرواسب الاجتماعية التى تستمر فى الوجود بحكم العادة العمياء وحدها. وقد استخدم (دوركايم) "ظاهرة الجريمة" لبيان أنها وإن كانت تبدو شاذة. فهى ترتبط بشروط الحياة الاجتماعية لأنها توجد فى كل المجتمعات مهما اختلف أنواعها. وليس هناك مجتمع يخلو من الجريمة. وعلى الرغم من أن الجريمة قد تتشكل ببعض الصور الشاذة عندما ترتفع نسبة الأجرام إرتفاعاً مبالغاً فيه. ومن هنا فهى شاذة. إلا أنها ظاهرة سليمة والدليل على ذلك أنه لا يمكن القضاء عليها تماماً إلا إذا زالت الفروق الخلقية والاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد وهذا أمر مستحيل وهى ظاهرة بغيضة وإن كانت طبيعية فى المجتمع.

أما قواعد التفرقة بين الظاهرة السليمة والمعتلة فهى:

**أولا**: تعد الظاهرة الاجتماعية سليمة بالنسبة إلى نموذج اجتماعى معين وفى مرحلة معينة من مراحل تطوره إذا تحقق وجودها فى أغلب المجتمعات المتحدة معه فى النوع، وإذا لوحظت هذه المجتمعات فى نفس المرحلة المقابلة، فى أثناء تطورها هى الأخرى.

**ثانيا**: يمكن التحقق من صدق نتائج القاعدة السابقة ببيان أن عموم الظاهرة فى نموذج اجتماعى معين يقوم على أساس من طبيعة الشروط العامة التى تخضع لها الحياة الاجتماعية فى هذا النموذج نفسه.

**ثالثا**: هذا التحقق ضرورى إذا وجدت هذه الظاهرة فى بعض أنواع المجتمعات التى لم تنته بعد من جميع مراحل تطورها.

**القواعد الخاصة بتفسير الظواهر الاجتماعية.**

لقد عاب (دوركايم) على الطريقة الشائعة التى كان يلجأ إليها الباحثون قبله

فى تفسير الظواهر الاجتماعية ببعض الأسباب النائية، أى بالفوائد التى تترتب عليها. فكان يعتقد هؤلاء أن تفسير الظواهر يكون عن طريق تحديد الخدمات التى تؤديها والوظيفة التى تقوم بها. وكان تفكيرهم فى الوظيفة كما لو كان السبب الوحيد فى وجودها هو شعورنا بالخدمات التى تترتب عليها. ولكن (دور كايم) قد وجه نقداً لهذه الطريقة بقوله: "حقا لو كان التطور التاريخى يتم لتحقيق بعض الغايات التى يحس بها الناس إحساسا واضحا أو غامضا لوجب أن تتشكل الظواهر الاجتماعية بأشد الصور اختلافا ولوجب تقريبا أن تصبح كل مقارنة أمرا مستحيلا". ثم بين أن هذه الطريقة تنبنى على الخلط بين مسألتين مختلفتين أشد الاختلاف. فإن بيان الفائدة التى تعود بها الظاهرة على المجتمع ليس تفسيرا لطريقة نشأتها أو شرطا لكيفية وجودها فى حالتها الراهنة، لأن الخدمات التى تؤديها الظاهرة ليست سببا فى وجودها ولكنها نتيجة طبيعية تترتب على صفاتها النوعية. ولذلك حدد قاعدة يجب مراعاتها فى تفسير الظواهر على النحو التالى:

"يجب على من يحاول تفسير إحدى الظواهر الاجتماعية أن يبحث عن كل من السبب الفعال الذى يدعو إلى وجود هذه الظاهرة والوظيفة التى تؤديها، عن كل من هذين الأمرين على حدة".

وكان (دور كايم) يفصل فصلا تاما بين طبيعة الظواهر النفسية والفردية والظواهر الاجتماعية ولذا دعى بضرورة التحرر من نشأة الظواهر الاجتماعية ببعض العواطف والآراء الفردية.

فنجده مثلا يعيب على (كونت) تفسيره نشأة المجتمع ببعض الاستعدادات الكامنة التى تحتوى عليها الطبيعة الإنسانية. كذلك أخذ على (سبنسر) قوله بأن البيئة الطبيعية والتركيب العضوى والنفسى للفرد هما العاملان الأساسيان فى وجود الظواهر الاجتماعية وأن نشأة المجتمع ترجع إلى أن الأفراد يرغبون فى تحقيق طبيعتهم الإنسانية.

ولذلك يقول (دوركايم) يجب تفسير الظواهر الاجتماعية بظواهر اجتماعية مثلها، لأن الفرد بما أنه لم يكن مصدراً تنبع منه الحياة الاجتماعية فإنه لا يصلح أن يكون أساساً لتفسيرها، وقد حدد قاعدة ثابتة على النحو التالى وهى:

"يجب البحث عن السبب فى إحدى الظواهر الاجتماعية بين الظواهر الاجتماعية التى تسبقها لا بين الحالات النفسية التى تمر بشعور الفرد".

ولكننا نعيب على (دوركايم) أنه بنى هذه القاعدة على أساس التفرقة الحاسمة بين الفرد والمجتمع، وهذا ما لا يسلم به علماء اجتماع فى الوقت الحاضر وأنه قد تخيل بعد ذلك أن علم الاجتماع قد انتهى إلى مرحلة التفسير، مع أنه ما زال حتى الآن علما وصفيا وجزئيا لأن التفسير يكون بالكشف عن القوانين وبتطبيقها على الحالات الخاصة التى اهتدينا إليها وعلى حالات أخرى شبيهة بها.

ولكن علماء الاجتماع بعد ذلك اعترفوا بأن علمهم يتألف من ملاحظات عن الظواهر المبعثرة التى لا رابطة بينها، أى التى تؤدى بعد ذلك إلى وضع أحد الفروض العامة، وأن هذا العلم سيصبح علما تفسيرياً عندما يسلم الناس فيه ببعض الفروض التى يمكن التحقق من صدقها ومن الواضح أن هذا العلم ما يزال فى مرحلة جمع الوثائق والملاحظات.

## استقلال علم الاجتماع عن علمى الحياة والنفس.

**١- استقلاله عن علم الحياة:**

حاول بعض المفكرين إرجاع الظواهر الاجتماعية إلى الظواهر الحيوية (البيولوجية) أى أنهم حاولوا تفسير الظواهر الاجتماعية بقوانين علم الحياة. وقد سلك هذا الطريق بعض العلماء فى فرنسا ومنهم على سبيل المثال لا الحصر (هربرت سبنسر) وكانوا يقولون بالمماثلة بين المجتمع والكائن الحى على أساس أن المجتمع كائن حى يحتوى على أجزاء يشد بعضها بعضاً.

وقد أكدوا ذلك بمثالهم المعروف بأن المصنع يشبه الكبد، إذ هناك عمال يأتون إليه بالمواد الأولية وآخرون يجهزونها، كما تفعل خلايا الكبد عندما تستخرج السكر من الدم. ثم تخرج المنتجات الصناعية فى طرق الاستهلاك كما تحمل العروق السكر الذى ينتجه الكبد.

ومثال آخر لديهم: وهو أن الشرطة والمحاكم تشبه الكلى التى تطرد المواد الضارة من الجسم. كذلك شبهوا سوق الأوراق المالية بقلب الكائن الاجتماعى. فهم يريدون تطبيق القوانين الحيوية (كقانون الاختيار الطبيعى) وقانون (وراثة الصفات النوعية) على الظواهر الاجتماعية ولذلك يفسرون الحروب على سبيل المثال **بالقانون الأول** الذى يقول بأن البقاء للأقوى لأنه الأصلح. **وبالقانون الثانى** يفسرون اختلاف الظواهر الاجتماعية لدى الشعوب باختلاف أجناسها.

ولكننا نرى أن المماثلة بين المجتمع والكائن الحى خاطئة، لأن هناك فروقا جوهرية بينهما. أهمها أن الأفراد لا يشبهون الخلايا، إذا هم كائنات مستقلة لكل كائن منها شعوره وإرادته. ومنها أن قوانين علم الحياة ليست معروفة حق المعرفة حتى يمكن تطبيقها على المجتمع. فمن الخطأ القول مثلا: إن الزعامة تنتقل بالوراثة أو أن الأمة التى تخرج ظافرة من الحرب أرقى الأمم. لأن الحرب خدعة وفيها مجال متسع للدهاء والغدر.

وقد حاول اتباع النظرية البيولوجية أن يقللوا من شدة المماثلة بين المجتمع وبين الكائن الحى فقالوا إن للمجتمع خواص جوهرية إلى جانب وجه الشبه بينه وبين الجسم الإنسانى ولكن الحى، ومن ثم لا ينطبق عليه قوانين الكائن الحى.

ولكننا نتساءل كيف يزعم هؤلاء أنهم يستطيعون تفسير الظواهر الاجتماعية بالقوانين الحيوية، قبل أن يدرسوا المجتمع ويلاحظوه ملاحظة مباشرة لكى يروا إذا كان هناك وجه شبه بينه وبين الكائن الحى أو إذا كان يخضع حقيقة لنفس القوانين؟ فربما إحتج هؤلاء بأن هناك فائدة عملية فى المقارنة بين هذين الكائنين، ولكن يجب ألا ينسى هؤلاء أن هذه المقارنة خيالية، وأن وجه الشبه بينهما عقبة فى طريق البحث.

**٢- استقلاله عن علم النفس:**

لقد حاول بعض العلماء وعلى رأسهم (تارد) إرجاع الظواهر الاجتماعية إلى الظواهر النفسية لدى الفرد، أى أنهم كانوا يقولون بإمكان تفسير عقلية الجماعة بنفسية الفرد وذكائه وحساسيته وإرادته. ولكن لو كان الأمر كذلك لما كان علم الاجتماع علما مستقلا له قوانينه، بل مجرد امتداد لعلم آخر وهو علم النفس. وكان يرى هذا العالم (تارد) أن علم الاجتماع ليس إلا مجرد علم خاص متفرع عن علم النفس، وأن قوانينه نسخة مكررة من قوانين علم النفس. وعندئذ تتيح لنا المعرفة بشعور الفرد وهو الوحدة الأولية للمجتمع فهم عقلية الجماعة.

فمن العبث القول بوجود ظواهر اجتماعية خارج شعور الأفراد، لأننا لو تركنا الأفراد جانبا لما وجد المجتمع، وأنه ليس هناك هوة أو فجوة فاصلة بين الفرد والمجتمع، لأن هذا المجتمع مجموعة من الأفراد وأن التصورات الاجتماعية تتألف من الحالات النفسية الفردية، ولابد من معرفة نفسية الفرد لكى نعرف نفسية المجتمع. فلو عرفنا قوانين علم النفس الفردى لأمكننا تطبيقها فى علم الاجتماع وقوانين المحاكاة أهم هذه القوانين. والمحاكاة حالة نفسية فردية أقل أن تكون اجتماعية. وهى تفسر السبب فى عموم الظواهر الاجتماعية وهى تتشكل لدى الفرد بصورتين:

**أ- قد يحاكى الإنسان نفسه:** ويحدث ذلك فى العادات التى تنشأ بسبب تكرار أفعال محددة يشبه بعضها بعضاً فى كل مرة. وقد يحاكى الفرد فردا آخر على أنه أسمى منه، كما هو الحال فى تقليد العامة للزعماء والمغلوبين للغالب.

**ب- أما الصورة الأخيرة من المحاكاة:** فهى محاكاة يراد بها التجديد، أى القيام بأفعال لم يسبق بها من قبل.

وهذين النوعين من المحاكاة نجدهما لدى المجتمعات. فبعض المجتمعات تسيطر عليها المحاكاة من النوع الأول، فتصبح التقاليد المتوارثة والعادات الاجتماعية القوة الآمرة التى تقهر الفرد. وفيها يفخر الإنسان بتاريخ وطنه أكثر من فخره بعصره.

وبعض المجتمعات الأخرى تسيطر فيه محاكاة الابتكارات الجديدة. فيكون

شعارها (كل جديد جميل) ويرى (تارد) أن هذين النوعين من المحاكاة يتعاقبان على كل مجتمع، فبعد عصر التقليد يأتى عصر التجديد. ولكننا نعيب على هذه النظرية من حيث إنه لو أرجعنا كل ظاهرة اجتماعية إلى الفرد فإننا نقر أو نعترف بتأثير المجتمع فى نفسية الفرد.

ونجد (تارد) كان يقصد بعلم النفس الذى يتحدث عنه، علم نفس اجتماعى، له خواص تختلف عن علم النفس الفردى. ونحن بناء على ذلك نستنبط ضرورة وجود علم خاص يدرس الحقيقة الاجتماعية لا شعور الفرد وحده.

**آراء دوركايم حول استقلال علم الاجتماع عن علم النفس.**

كان رأى دوركايم حول هذه المسألة على نقيض آراء (تارد) تماما، لأنه يقول إن الظواهر الاجتماعية، وإن كانت نفسية إلا أنها من جنس مختلف كل الاختلاف عن الظواهر النفسية للفرد، وهو يفسر ذلك بأن الأفراد إذا اجتمعوا أدت حالاتهم النفسية إلى نشأة مركب كلى تختلف طبيعته عن طبيعة العناصر الأولية التى يتألف منها. وقد دلل على ذلك بمثال: التركيب بين النحاس والقصدير والرصاص الذى يؤدى إلى معدن جديد له خواص جديدة. ويتطبيق ذلك على المجتمع يجب ألا نفسر نشأة الظواهر الاجتماعية ببعض العوامل النفسية لدى الفرد، لأن شعور الأفراد ليس منبعا تفيض منه التيارات النفسية الاجتماعية، بل توجد التيارات الاجتماعية خارج ضمائر الأفراد ثم تتجه إلى ضمير كل واحد منهم، فتخترقه أو تقهره على ألوان من التفكير والسلوك التى ما كان له أن يقوم بها منفردا.

ويستمر (دوركايم) فى تفنيد ونقد آراء (تارد) بإصراره على التفرقة بين الظواهر النفسية والاجتماعية على أساس أن (الفرد فى رأيه معنى مجرد، لا حقيقة، ولا خطر له، بل هو من صنع المجتمع يستمد منه آراءه وعقائده، ولا يستطيع الخروج على قواعده). فلا يوجد له أى نصيب فى توجيه الظواهر الاجتماعية. ولكننا نجد غلوا كبيرا فى تفرقة (دوركايم) بين المجتمع والفرد، فهو بذلك ينكر العبقريات، وأبطال التاريخ

الذين يكتبونه أحيانا، ولكنه بذلك يؤكد نقيض فكرة الذين يغالون فى تقدير الفرد أكثر مما ينبغى، فيجعل تاريخ الإنسانية سلسلة من المعجزات التى يحققها بعض الأفراد المتازين.

وفى الحقيقة أن العوامل الفردية والعوامل الاجتماعية يساهمان بنصيب فى نشأة الظواهر الاجتماعية وتطورها وفى بعض الأحيان يغلب تأثير أحدهما على الآخر دون القضاء عليه تماما. أى على الجانب الآخر سواء كان الفردى أو الاجتماعى فالتفرقة الحاسمة بين الفرد والمجتمع وفقا لرأى (دور كايم) وأتباعه تفرقة وهمية. ولا تقوم على أساس علمى سليم. فنجد علماء الاجتماع لا ينكرون إمكان تفسير الظاهرة الاجتماعية فى بعض نواحيها بعلم النفس. كذلك علماء النفس يعترفون بأن دراسة الظواهر النفسية لدى الفرد تتطلب معرفة العوامل الاجتماعية التى تؤثر فيها.

ولكننا نلتمس العذر (لدور كايم) فى مغالاته فى التفرقة بين هذين العلمين (الاجتماع – والنفس) لأنه لم يكن عالم اجتماع فقط، بل كان قبل كل شئ أخلاقيا أى عالم أخلاق يحدد الواجبات بطريقة اعتقادية متطرفة. ويريد فرضها على الأفراد بطريق القهر. ولكنه مع ذلك كان له أثر عميق فى توجيه دراساته الاجتماعية. ويقول أحد الباحثين أن (دور كايم) وضع حماسه الجدلى كله لإنشاء فلسفة تكون أساسا لعلم الأخلاق الوضعى الذى يفرض قواعده على الأفراد ويقهرهم على إتباعه وعدم التفكير فى الخروج عليه.

ولكننا نجد أن تفكير (دور كايم) الميتافيزيقى بناء على خلطه بين علم الاجتماع والأخلاق قد أدى به إلى آراء متطرفة يجب تعديلها كثيرا، فرغبته مثلا فى إنشاء علم الاجتماع كعلم مستقل أدت به إلى فتح فجوة عميقة بين هذا العلم والعلوم الأخرى المجاورة له، فهو مخطئ فى إصراره على تفسير الظاهرة الاجتماعية بظاهرة اجتماعية مثلها. لأنه يتفق فى كثير من الأحيان فى العلوم الإنسانية كعلم الاجتماع، والتاريخ والاقتصاد السياسى، على أن الباحث يضطر إلى الاستعانة بالظواهر النفسية الفردية.

ويميل الكثيرون من علماء الاجتماع فى العصر الحاضر إلى أن (تارد) أصاب جزءا من الحقيقة، فمن المسلم به أنه قد كان هناك تأثيرا متبادلا بين المجتمع والفرد بمعنى أن الفرد يتأثر به، ويكابد قهره، ويضطره إلى صب سلوكه فى بعض القوالب الاجتماعية المحددة التى توجد قبله وتستمر بعده ولكنه من جهة أخرى يستطيع أن يتحرر من سيطرة المجتمع، فيعرض عليه آراءه ويوجهه وجهة جديدة. وذلك شأن العباقرة الذين يحلقون فوق عصورهم ويسبقونها أحيانا.

ولكننا نجد القهر الذى يحدثنا عنه (دوركايم) ليس قاصرا على الفرد فقط، بل يظهر بصورة أوضح بين الطوائف التى يتألف منها المجتمع. وهذا ما يعبر عنه بتوتر العلاقات الاجتماعية أو تضارب المصالح، مما يؤدى إلى خروج بعض هذه الطوائف على النظام الاجتماعى. وأن التقدم الخلقى أو الاجتماعى أو العقلى ليس وليد بعض الميول الاجتماعية الكامنة ولكن نتيجة لثورة الفرد ضد الجماعة.